الأمم المتحدة

A/59/161

الجمعية العامة

Distr.: General
21 July 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ١٠٨ من جدول الأعمال*
التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل هذا التقرير إلى أعضاء الجمعية العامة عملا بقرار الجمعية ٢٩٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

موجز

استعرض مجلس مراجعي الحسابات عمليات مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وراجع المجلس أيضا البيانات المالية للأمم المتحدة، البيان التاسع، والجدول ٩-١، من حيث صلتهما بالمشروع لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

واستنتاجات المجلس هي كالتالي.

* A/59/150.

160804 100804 04-43543 (A)

قد تترتب الآثار المالية التالية على التأخير في البدء في مراحل وضع التصاميم وإعداد وثائق التشييد المتعلقة بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية: زيادة بما يقارب نسبة ٣,٥ في المائة في مصروفات التصاميم، وزيادة في المصروفات الإدارية ومصروفات التشغيل لمكتب خطة الأمم المتحدة الرئيسية للأصول الرأسمالية بما يقارب ٢,٦ مليون دولار سنويا.

وترد قائمة بتوصيات المجلس في الفقرة ٩ أدناه.

كتاب الإحالة

رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير المرحلي لمجلس مراجعي الحسابات بشأن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(توقيع) شوكت أ. **فكي**
مراجع الحسابات العام لجمهورية جنوب أفريقيا
ورئيس مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-١٩	٥
	ألف - التوصيات	٩	٦
	باء - معلومات أساسية	١٠-١٩	٧
ثانيا -	المسائل المتصلة بالتمويل	٢٠-٣٠	١٠
	ألف - استعراض مالي عام	٢٠-٢٨	١٠
	بـاء - شطب الخسائر من النقدية والمستحقات والممتلكات	٢٩	١٣
	جيم - المدفوعات على سبيل الهبة	٣٠	١٣
ثالثا -	المسائل المتصلة بالإدارة	٣١-٤٦	١٣
	ألف - الشراء والتعاقد	٣١-٣٤	١٣
	بـاء - إدارة البرنامج	٣٥-٤٥	١٤
	جيم - حالات الغش والغش الافتراضي	٤٦	١٧
رابعا -	الإعراب عن الشكر	٤٧	١٧

أولا – مقدمة

١ – يرد ذكر صندوق الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية كجزء من البيان التاسع، الأصول الرأسمالية وأعمال التشييد الجارية للأمم المتحدة، من البيانات المالية للأمم المتحدة (A/59/5, Vol. I). ويشمل الصندوق جميع النفقات المتصلة بأعمال التجديد الرئيسية لمجمع مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وترحَّل أي أرصدة غير منفقة من الاعتمادات المدرجة في حساب أعمال التشييد الجارية إلى فترات السنتين التالية إلى أن يتم إنجاز المشاريع.

٢ – وقام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية كجزء من مراجعته لحسابات الأمم المتحدة عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٤ (د-١) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦. وبناء على ذلك، فإن رأي المجلس بشأن مراجعة حسابات البيانات المالية للأمم المتحدة ينسحب أيضا على الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية.

٣ – واستعرض المجلس أيضا عمليات الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٩٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بالشروع فورا في أنشطة الإشراف فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، وتقديم تقرير سنوي عنها إلى الجمعية العامة. وقد أجري هذا الاستعراض وفقا للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومرفقه (انظر ST/SGB/2003/7) والمعايير الموحدة لمراجعة الحسابات التي أقرها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

٤ – واستند الاستعراض إلى أهداف مراجعة الحسابات العامة على نحو ما ذكره المجلس في تقريره المرحلي عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/58/321، الفقرة ٢)، وهي:

(أ) دراسة البيانات المالية للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، بما في ذلك تقييم محاسبة المشروع ونظامي الدفع والإبلاغ؛

(ب) كفالة الامتثال للأنظمة والقواعد المتعلقة بالشراء والتعاقد؛

(ج) تحديد الالتزام بشروط العقد، مثل الأهداف القابلة للتحقيق والفترة الزمنية ومواد التوريدات؛

(د) استعراض الضوابط، بما في ذلك مراجعة الحسابات الداخلية، والعمليات الموضوعة لإدارة المشروع بشكل صحيح.

٥ - وشمل الاستعراض تنفيذ مراحل ''وضع التصاميم'' وإعداد ''وثائق التشييد''.ويذكِّر المجلس بأن الجمعية العامة أشارت، في قرارها ٢٩٢/٥٧، إلى عدم تحمل مجلس مراجعي الحسابات المسؤولية عن التصديق على تكاليف المشروع الأولية، وذلك بهدف تفادي تنازع المصالح.

٦ - وفي تقرير الأمين العام عن نتائج دراسة الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/57/285 و Corr.1)، أبلغ الأمين العام الجمعية العامة بأن مكتب المحاسبة العامة للبلد المضيف قام، بموافقة الأمم المتحدة، باستعراض مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١. وخلص المكتب، في تقريره المعنون ''تجديد مقر الأمم المتحدة''، تحت العنوان الفرعي ''النتائج باختصار''، إلى أن ''الجهود المبذولة حتى الآن في تخطيط التجديد، بما في ذلك تقدير التكاليف، هي جهود معقولة'' و ''تنسجم مع أفضل الممارسات المتبعة''[(١)].

٧ - ويشمل هذا التقرير المسائل التي يرى مجلس مراجعي الحسابات أنه ينبغي أن يوجه إليها اهتمام الجمعية العامة. وقد نوقشت ملاحظات المجلس وتوصياته مع الإدارة التي يكشف هذا التقرير عن آرائها بشكل ملائم.

٨ - ويرد موجز لتوصيات المجلس في الفقرة ٩ أدناه. أما النتائج والتوصيات التفصيلية فيرد ذكرها في الفقرات ٢٠ إلى ٤٦.

ألف - التوصيات

٩ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي:

(أ) الامتثال التام لأنظمة وقواعد الأمم المتحدة بشأن الشراء والتعاقد (الفقرة ٣٤)؛

(ب) تحديد ومعالجة جميع أسباب التأخير في الشروع في مراحل وضع التصاميم وإعداد وثائق التشييد لضمان إنجاز هذه المراحل في الوقت الملائم وعلى نحو يتسم بالكفاءة والاقتصاد (الفقرة ٤٣)؛

(١) أجرى مكتب المحاسبة العامة استكمالا لتقريره في أيار/مايو ٢٠٠٣، قيم فيه خطة التجديد المنقحة التي قدمتها الأمم المتحدة. وأوصى المكتب أنه مع تقدم سير العمل في مشروع الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، سيلزم وجود آليات إضافية لإدارة المشروع، والمراقبة، والرصد، بغية ضمان التحكم في التكاليف والمواعيد الزمنية والمساءلة.

(ج) دراسة واعتماد تدابير لتقليل التكاليف التنظيمية والإدارية إلى أدنى حد (الفقرة ٤٥).

باء – معلومات أساسية

١٠ – في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قدم الأمين العام تقريرا إلى الجمعية العامة اقترح فيه إجراء عملية تجديد رئيسية لمجمع مقر الأمم المتحدة في نيويورك (A/55/117 و Add.1). وفي ذلك التقرير، أوضح الأمين العام أن ''نهج رد الفعل''[٢] المتبع حاليا في صيانة المقر والاضطلاع بالأعمال العلاجية اللازمة كلما دعت الحاجة إلى ذلك تعوزه الكفاءة وسيصير باهظ التكلفة كلما تقدم العمر بالمباني. ومن ثمَّ، اقترح الأمين العام خطة رئيسية طويلة الأجل للأصول الرأسمالية، تنفذ على فترة مداها ست سنوات بطريقة شاملة ومنهجية ومجدية من حيث التكلفة. وقدرت تكلفة الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية بمبلغ ٩٦٤ مليون دولار، ويتكون هذا المبلغ من التكلفة التقديرية لنطاق العمل الأساسي بما مقداره ٩٠٢ مليون دولار، والتكلفة التقديرية لاستئجار الحيز البديل[٣] وقدرها ٦٢ مليون دولار.

١١ – وأورد الاقتراح ثلاثة مصادر ممكنة للتمويل لتلبية تكاليف الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، وهي: (أ) الأنصبة الخاصة؛ (ب) الميزانية البرنامجية؛ (ج) التبرعات النقدية أو العينية من المصادر العامة والخاصة.

١٢ – ونظر الاقتراح أيضا في خيارات التمويل لتلبية تكاليف الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، وهي: (أ) خيار المدفوعات النقدية، الذي يقوم على أساس تطبيق حصة خاصة تدفع مرة واحدة أو على سنوات متعددة؛ (ب) خيارات ثلاثة للمدفوعات المؤجلة. ويقوم الخيار الأول المتعلق بالمدفوعات المؤجلة على أساس إمكانية أن تقدم الدول الأعضاء قروضا معفاة من الفائدة لتغطي جميع مبالغ التكاليف الرأسمالية المطلوبة. ويقوم الخيار الثاني على اقتراض المبلغ المطلوب للتكاليف الرأسمالية الكاملة، وهو ٩٦٤ مليون دولار، من مصادر تجارية خارجية بأسعار الفائدة بالسوق. أما الخيار الثالث فيستند إلى إمكانية توفر قروض

---

(٢) أحد النهج الممكنة التي يجري عن طريقها الاضطلاع بالعمل اللازم بأسلوب رد الفعل على مدى الخمسة والعشرين عاما المقبلة. ويعني ذلك أنه كلما حدثت أعطال خاصة بالمباني أو النظم، يتم القيام بأعمال الإصلاح المطلوبة مع تكبد النفقات اللازمة.

(٣) يقتضي الاضطلاع ببرنامج تجديد رئيسي إخلاء مساحات كبيرة ونقل شاغليها والمهام التي يضطلعون بها خلال فترة مؤقتة. ولذلك فإن توافر مكان مؤقت مناسب للاجتماعات والمكاتب ووظائف الدعم، ويعرف باسم ''الحيز البديل''، هو أمر لا بد منه من أجل تنفيذ برنامج التجديد.

معفاة من الفائدة عن جزء فقط من احتياجات التكلفة الرأسمالية الإجمالية البالغة ٩٦٤ مليون دولار، فيما يتم الحصول على باقي الاحتياجات بالاقتراض من مصادر تجارية خارجية.

١٣ - واستجابة للاقتراح، فإن الجمعية العامة، في قرارها ٥٥/٢٣٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أذنت للأمين العام، دون المساس بالقرار النهائي الذي تتخذه في هذا الصدد، بالمضي قدما في إعداد خطة تصميم شاملة وتحليل تفصيلي لتكاليف الخطة الرئيسية، وخصصت مبلغ ٨ ملايين دولار تحت الباب ٣١، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، لهذا الغرض.

١٤ - وفي أوائل عام ٢٠٠١، أنشئ فريق مشروع مصغر داخل مكتب خدمات الدعم المركزية التابع لإدارة الشؤون الإدارية لإنجاز مرحلة التصميم الأولية التي أذنت بها الجمعية العامة. وفي تقرير الأمين العام عن نتائج دراسة الخطة الرئيسية، بما في ذلك البدائل والتدابير التي يمكن تطبيقها للحيلولة دون تجاوز التكاليف للحدود المقررة (A/57/285 و Corr.1)، أبلغ الأمين العام الجمعية العامة أن خطة التصميم الشاملة والتحليل التفصيلي للتكاليف (المشار إليهما باعتبارهما ''مرحلة التصميم الأولية'') قد أنجزت في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٢.

١٥ - وفي التقرير نفسه، كان من بين ما طلبه الأمين العام الحصول على إذن الجمعية العامة بالمضي قدما في تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، بدءا بوضع التصاميم وإعداد وثائق التشييد، بتكاليف تقدر بمبلغ ٢٢,٥ مليون دولار لسنة ٢٠٠٣ و ٢٢ مليون دولار لسنة ٢٠٠٤. وأوضح أنه على افتراض أن يبدأ وضع التصاميم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وأن يتم تأمين التمويل اللازم، يمكن البدء مبكرا، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، في إجراءات الشراء المتعلقة بعمليات التجديد والتشييد، على أن تعقب ذلك مباشرة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، مراحل التشييد الأولية.

١٦ - وقدم الأمين العام أيضا، في المرفق الأول لتقريره، رسما بيانيا لمضمون الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية يبين مراحلها المختلفة وأطرها الزمنية على النحو التالي: (أ) مرحلة الدراسات (١٩٩٨-٢٠٠٠)؛ (ب) مرحلة التصميم: التصميم الأولي (٢٠٠١-٢٠٠٢)، ووضع التصميم (٢٠٠٣)، ووثائق التشييد (٢٠٠٤)؛ ومرحلة الشراء والتشييد (٢٠٠٥-٢٠١٠). على أن الجدول الزمني العام لتنفيذ الخطة يعتمد على ثلاثة عوامل مترابطة هي: توافر التمويل؛ وتوافر الحيز البديل؛ والتقدم المحرز في الاستعدادات التقنية.

١٧ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقريره الذي يغطي أنشطة الرصد المضطلع بها في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (A/56/342)، أن

مرحلة وضع التصاميم تتقدم بصورة مرضية، وأن هناك ما يطمئن بدرجة معقولة على أن العملية اتسمت حتى آنذاك بالشفافية والنزاهة.

١٨ - وفي الجلسة ٤٥ للجنة الخامسة، المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، ذكر وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية أن شركة التعمير للأمم المتحدة[٤]، رهنا بتسوية مختلف المسائل القانونية والموافقات الأمنية، تأمل في البدء في تشييد مبناها الجديد على ناصية الشارع الطولي الأول (First Avenue) والشارع العرضي ٤٢ (42nd.Street) في أواخر عام ٢٠٠٥، والذي من المعتزم استخدامه باعتباره ''حيزا بديلا''. وواصلت الأمانة العامة أيضا محادثاتها مع الحكومة المضيفة وأعضاء الكونغرس بشأن الحصول على قرض بدون فائدة من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي لا يزال يتطلب موافقة من الكونغرس. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، قدم ممثل الولايات المتحدة إلى اللجنة الخامسة اقتراحا مؤقتا من بلده بتقديم قرض مقداره ١,٢ بليون دولار بفائدة نسبتها ٥,٥٤ في المائة لمدة أقصاها ٣٠ عاما.

١٩ - وفيما يتعلق بالتمويل، أبلغ وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة اللجنة الخامسة أن كل عنصر من عناصر الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية سيمول بصورة مختلفة. وقال إن تجديد مجمع الأمم المتحدة هو مسؤولية تتحملها الدول الأعضاء وسوف يتم معالجة ذلك من خلال الأنصبة المقررة. وتأمل الأمانة العامة أيضا في أن تعرض على الدول الأعضاء فرصة تمويل تجديد قاعات معينة من قاعات الاجتماع. وأضاف قائلا إن تكاليف تشييد المبنى الجديد (وهو المبنى رقم ٥ لشركة التعمير للأمم المتحدة) ليس جزءا من الميزانية التقديرية للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية لكنها ستمول بصورة مستقلة عن طريق سندات تقوم ببيعها شركة التعمير للأمم المتحدة. ولن تنشأ عن ذلك أي تكاليف أخرى بالنسبة للدول الأعضاء. وقد أدرج المبلغ الذي ستدفعه الأمم المتحدة لشركة التعمير مقابل استئجار المبنى رقم ٥ التابع للشركة أثناء تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية في تكلفة الخطة البالغة ١,٢ بليون دولار. وسيكون مجال التركيز الرئيسي لمركز الزوار الجديد هو التمويل من القطاع الخاص عن طريق رابطات الأمم المتحدة.

(٤) شركة التعمير للأمم المتحدة هي إحدى شركات المنفعة العامة التابعة لولاية نيويورك وتساعد أوساط الأمم المتحدة بما توفره من حيز للمكاتب وغير ذلك من احتياجات عقارية.

ثانيا – المسائل المتصلة بالتمويل

ألف – استعراض مالي عام

٢٠ – قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٢/٥٧، تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية على أساس نطاق خط الأساس بموجب النهج الأول[٥] إزاء مراحل التنفيذ والحيز المؤقت بميزانية تشييد متوقعة قدرها ١ ٠٤٩ مليون دولار، وبمعدل تغير قدره ١٠ في المائة بالزيادة أو النقصان، أي بنطاق يتراوح بين ٩٤٤,١ مليون دولار و ١ ١٥٣,٩ مليون دولار، مع اقتراح تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موعدا لبدء التشييد وفترة تشييد مدتها خمس سنوات. ويرد في الجدول ١ أدناه توزيع لميزانية التشييد المتوقعة، ومقارنة مع تقديرات عام ٢٠٠٠.

الجدول ١

ميزانية التشييد المتوقعة للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التفاصيل	٢٠٠٢	٢٠٠٠
تقديرات نطاق خط الأساس	٩٩١	٩٠٢
تقدير التكلفة الايجارية للحيز البديل	٩٦	٦٢
النقصان فيما يتعلق بتدابير الأمن التي سبق إقرارها	(١٧)	
النقصان فيما يتعلق باستثناء قاعة اجتماع كبيرة جديدة وردهة تخدم أغراضا متعددة في المجمع الحالي	(٥٧)	
إضافة فيما يتعلق بإدراج عملية إقامة حائط ساتر بديل	(٣٦)	
المجموع	**١ ٠٤٩**	**٩٦٤**

٢١ – وجرى توزيع ميزانية التشييد المتوقعة البالغة ١ ٠٤٩ مليون دولار بمزيد من التفصيل في العناصر المبينة في الجدول ٢ أدناه.

(٥) سوف يستتبع النهج الأول النقل المؤقت لمعظم المكاتب في مقر الأمم المتحدة إلى الحيز البديل الذي سيكون مبنى جديدا تقوم بتشييده وتمتلكه شركة التعمير للأمم المتحدة على الناصية الجنوبية الشرقية من الشارع ٤٢ والجادة الأولى، بما يتيح تجديد مجمع المقر الذي سيتم القيام به في أقل وقت ممكن.

الجدول ٢

عناصر ميزانية التشييد المتوقعة للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠٠٢	
العناصر	المبلغ	نسبة مئوية
اليد العاملة والمواد	٤٨٢	٤٦
الطوارئ المتعلقة بالتخطيط/التصميم	٧٢	٧
الظروف العامة	٥٦	٥
المصروفات المهنية	٩٨	٩
الطوارئ المتعلقة بالتشييد	٧٠	٧
الزيادة في الأسعار	١٧٥	١٧
تكلفة إيجار الحيز البديل	٩٦	٩
المجموع	**١ ٠٤٩**	**١٠٠**

٢٢ - وفي القرار نفسه، أذنت الجمعية العامة بالمضي قدما في المراحل المتبقية لوضع التصاميم وإعداد وثائق التشييد، وخصصت كذلك ٢٥,٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لتغطية تكاليف التصميم وتكاليف إدارة المشروع ذات الصلة وإدارة خدمات ما قبل التشييد بالنسبة لنطاق خط الأساس وخيارات النطاق. وضمن هذا الاعتماد، خصص مبلغ ١٧,٩ مليون دولار (٧٠ في المائة) للتنفيذ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٢٣ - وأذنت الجمعية العامة أيضا للأمين العام بأن يدخل في التزامات تصل قيمتها إلى ٢٦ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لتغطية تكاليف الأعمال المتبقية المتصلة بالتصميم وإدارة المشروع.

٢٤ - وأنشئ أيضا حساب خاص للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية عملا بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٩٢، ووفقا لأحكام البند ٦-٦ (حاليا البند ٤-١٣) من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وقد أنشئ الحساب المستقل من أجل إدارة الاعتمادات والمخصصات المقررة للخطة.

٢٥ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أظهر تقرير أداء الميزانية المتعلق بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية ما يلي:

الجدول ٣

أداء ميزانية صندوق الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	المبلغ المخصص	الإنفاق	النسبة المئوية من مجموع الإنفاق	الرصيد غير الملتزم به
تكاليف الموظفين والتكاليف الأخرى	٢ ٢٩٩	٢ ٠٧٤	٤٨,٢	٢٢٥
تكاليف السفر	٤٩	٤٤	١,٠	٥
الخدمات التعاقدية	١٤ ٩٧٩	١ ٦٦٦	٣٨,٧	١٣ ٣١٣
مصروفات التشغيل	٢٨٦	٢٨٩	٦,٧	(٣)
المشتريات	٢٩٢	٢٣٣	٥,٤	٥٩
المجموع	**١٧ ٩٠٥**	**٤ ٣٠٦**	**١٠٠,٠**	**١٣ ٥٩٩**

٢٦ - وزادت النفقات الفعلية البالغة ٤,٣٠٦ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من إجمالي النفقات التراكمية للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية منذ بدء تنفيذها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ من ٦,٨٨١ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ١١,١٨٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٢٧ - وضمن مجموع النفقات، شكلت تكاليف الموظفين ٢,٠٧٤ مليون دولار (٤٨ في المائة)، ومصروفات التشغيل والمشتريات ١,٦٦٦ مليون دولار (٣٩ في المائة). ويشكل بند الإنفاق المتعلق بتكاليف الموظفين والبالغ ٢,٠٧٤ مليون دولار نسبة ٩٠ في المائة من المخصص الإجمالي لتكاليف الموظفين البالغ ٢,٢٩٩ مليون دولار، في حين لا يشكل الالتزام المخصص للخدمات التعاقدية البالغ ١,٦٦٦ مليون دولار سوى ١١ في المائة من المخصص الإجمالي للخدمات التعاقدية والبالغ ١٤,٩٧٩ مليون دولار.

٢٨ - ويعرب مجلس مراجعي الحسابات عن قلقه إزاء الارتفاع النسبي في تكاليف الموظفين التي جرى تكبدها خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وأبلغت الإدارة المجلس بأن تكاليف الموظفين المخطط لها لسنة ٢٠٠٣ فقط، حسبما أشير إليه في الوثيقة A/57/7/Add.4 (انظر المرفق الثاني - الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية: المرحلة الثانية، وضع التصميم، والمرحلة الثالثة، إعداد وثائق التشييد) كانت أصلا ٣,٧٥ مليون دولار. وقد خفض هذا الرقم

حسبما يظهر في المبلغ المخصص، على أساس تمديد مرحلة التصميم على مدى عدد أكبر من السنوات. وقد توقعت الإدارة أن تكون تكاليف الموظفين مقاربة لمبلغ الإنفاق المخطط له وأن مجموع الإنفاق اللازم لإنجاز مرحلة وضع التصميم سيبلغ ٢,٧٦ مليون دولار.

باء – شطب الخسائر من النقدية والمستحقات والممتلكات

٢٩ – وفقا للبند ٦-٤ من النظام المالي، أبلغت الإدارة المجلس بأنه لم تشطب أي مبالغ تتعلق بأموال نقدية أو مستحقات أو ممتلكات فيما يتصل بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية خلال فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

جيم – المدفوعات على سبيل الهبة

٣٠ – أبلغت الإدارة المجلس أنه وفقا للبند ٥-١١ من النظام المالي أنه لم تقدم لصندوق الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية أي مدفوعات على سبيل الهبة خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ثالثا – المسائل المتصلة بالإدارة

ألف – الشراء والتعاقد

٣١ – لدى استعراض المجلس للعقود المتصلة بمراحل وضع التصميم وإعداد وثائق التشييد، لاحظ المجلس أن الإدارة اضطرت إلى تسديد مبلغ ٠,١٣٥ مليون دولار لأحد المتعاقدين مقابل تقديم نماذج خشبية وورقية لمجمع الأمم المتحدة وعروض ثلاثية الأبعاد. ولم تكن هذه النماذج والعروض ضمن ما هو مطلوب إنجازه في إطار العقد الحالي للإدارة. وقد تم تقديمها بدون موافقة مسبقة على مبلغ معين يتعلق بالتكاليف المستردة (في حالة النماذج)، وبدون اتفاق مسبق على أن المنتج المطلوب يقع خارج نطاق مستلزمات نطاق خط الأساس (في حالة العروض ثلاثية الأبعاد).

٣٢ – وفي مذكرة مكتب الشؤون القانونية المؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أوصى المكتب بالتوصل إلى تسوية ودية على أساس أنه: (أ) يحتمل لأي محكمة تحكيم أن تقضي بأحقية المتعاقد في استرداد التكاليف بقدر ما يتاح له من إثبات مطالباته وتأكيد صحتها حيث أن المنظمة استفادت استفادة تامة من خدمات المتعاقد فيما يتعلق بهذه المنتجات؛ (ب) وإذا لم تتمكن المنظمة من التوصل إلى تسوية ودية، فقد تقع عليها المسؤولية ليس فقط فيما يتعلق بتسديد تكاليف المتعاقد بما يصل إلى ٠٠٠ ١٩٠ دولار، ولكن أيضا فيما يتعلق بتحمل الفائدة، والأتعاب القانونية، وتكاليف التحكيم.

٣٣ - ولاحظ المجلس أيضا أن الإدارة قامت على أساس استثنائي بمنح تنازل عن تقديم العطاءات الرسمية فيما يتعلق بتصميم المناظر الطبيعية وتصميم الحائط الساتر البديل. وذكرت الإدارة في مذكرتها المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ أنها قررت منح هذا التنازل ''على الرغم مما يثيره ذلك من عدم الارتياح على مستوى عال، لكن هذا كان لصالح عملية الإقفال ومراعاة لعامل الوقت''. ولاحظ المجلس أن الشرط اللازم لمنح التنازل لم يكن ضمن الاستثناءات الوارد ذكرها في إطار الفقرة ٩-٥ من دليل المشتريات والقاعدة المالية ١٠٥-١٦ (أ) (ST/SGB/2003/7).

٣٤ - وافقت الإدارة على توصية المجلس بالامتثال التام لأنظمة وقواعد الأمم المتحدة بشأن الشراء والتعاقد.

باء - إدارة البرنامج

٣٥ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٩٢/٥٧، أن يضع معايير صارمة للرقابة لجميع مراحل الخطة قبل تنفيذها وخلال تنفيذها، يحدد بموجبها بدقة أعمال التجديد التي يتعين القيام بها والنتائج الفنية التي ينبغي تحقيقها، وذلك، في جملة أمور، (أ) لكفالة عدم تجاوز التكاليف المرتبطة بالمشروع ككل، و (ب) إنجاز المشروع بنجاح ضمن الإطار الزمني المتوقع والميزانية المحددة وطبقا للمواصفات الفنية المتفق عليها.

٣٦ - وفي التقرير المرحلي السنوي الأول للأمين العام عن تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/58/599)، ذكر الأمين العام أن الجدول الزمني العام لتنفيذ الخطة يتوقف على ثلاثة عناصر مترابطة، وهي: (أ) توافر التمويل؛ (ب) توافر الحيز البديل؛ (ج) التقدم المحرز فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية التقنية. وقد تم إحراز تقدم في جميع هذه المجالات ولا يزال التنسيق قائما بينها جميعها وإن كانت متأخرة عن الجدول الزمني الأولي.

٣٧ - ولاحظ المجلس أنه من بين العقود الستة المتصلة بتنفيذ مراحل وضع التصميم وإعداد وثائق التشييد، لم يوقع أي عقد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، على الرغم من ورود مقترحات في ١٧ نيسان/أبريل٢٠٠٣.

٣٨ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، كان كل من الجدولين الزمنيين، المقترح والمنقح، والوضع الفعلي لتوقيع العقود، على النحو التالي:

الجدول ٤

الجدولان الزمنيان، المقترح والمنقح، والوضع الفعلي لتوقيع العقود في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤

العقد	الجدول الزمني المقترح	الجدول الزمني المنقح	الوضع الفعلي لتوقيع العقد
ألف – خدمات تخطيط البرامج	١٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٣	٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	وقع في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
باء – الهياكل الأساسية	٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣	٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	مشروع العقد قيد الاستعراض لدى الخبير الاستشاري في ٢٦ آذار/مارس
جيم – مباني الجمعية العامة والمؤتمرات	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣	٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	مشروع العقد لدى شعبة المشتريات
دال – الأمانة العامة والملحق الجنوبي	١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣	١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	مشروع العقد لدى شعبة المشتريات
هاء – مكتبة داغ همرشلد	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	مشروع العقد لدى شعبة المشتريات
واو – الأمن	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤	مشروع العقد قيد الاستعراض لدى الخبير الاستشاري في ٢٦ آذار/مارس

٣٩ – وأبلغت الإدارة المجلس أن وقت التمديد اللازم في كل مرحلة من مراحل عملية الشراء والتعاقد بالنسبة للخدمات الفنية الست تسبب في تأخير البدء في مراحل وضع التصميم وإعداد وثائق التشييد. واتسمت الأسباب وراء ذلك بالتعقيد لما لها من صلة بالطابع الفريد والسرعة المطلوبة لوضع عقود تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية بالمقارنة مع معدل السرعة العادي للاستعانة بخبراء استشاريين في المقر. وتطلبت عملية وضع العقود في صورتها النهائية عدة خطوات شملت الخبراء الاستشاريين، وموظفي الخطة الرأسمالية، وشعبة المشتريات، ومكتب الشؤون القانونية، للعمل معا.

٤٠ – وأوضحت الإدارة أيضا أن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية تتطلب إدماج وتنسيق ثلاثة أنشطة تبدو مستقلة وإن كانت ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا من أجل المضي قدما في: (أ) تشييد المبنى رقم ٥ لشركة التعمير للأمم المتحدة؛ (ب) حسم مسألة التمويل اللازم للتشييد؛ (ج) وضع وثائق التصميم للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية.

٤١ – وعلاوة على ذلك، كان من رأي الإدارة أنه استنادا إلى التأخير الذي حدث في الجدول الزمني لبناء الحيز البديل (المبنى رقم ٥ لشركة التعمير للأمم المتحدة)، لا ينبغي الانتهاء من أنشطة التصميم الخاصة بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية قبل الموعد المحدد لها

لأن ذلك لن يكون من الحصافة في شيء. فأعمال التصميم لا ينبغي إنجازها قبل وقت طويل من طرح العطاءات. وفي حين ينبغي للجدول الزمني التفصيلي أن يتيح وقتا كافيا لاستعراض التصاميم وتصحيحها ولتقديم العطاءات، فإنه لا ينبغي التسرع في الأعمال المتعلقة بوضع التصاميم. ويجب أن تعكس وثائق التصاميم ما يلي: (أ) أحدث أرقام الكتالوجات والنماذج؛ (ب) آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا؛ (ج) معلومات مدنية عن أصحاب المصانع ومنشآت التصنيع؛ (د) الحقائق الراهنة فيما يتعلق بتوافر اليد العاملة وأنواع المواد؛ (هـ) التطورات الفعلية في تشييد الحيز البديل.

٤٢ - كما أبلغت الإدارة المجلس بأن التأخير في الشروع في مراحل وضع التصميم وإعداد وثائق التشييد لا أثر له على تكلفة المشروع. والأثر الوحيد الذي يمكن أن ينجم عن ذلك هو أثر محتمل لا يتجاوز نسبة ٣,٥ في المائة من مصروفات التصميم، وهذه النسبة هي دون نسبة الفروق المحددة بما مقداره ١٠ في المائة زيادة أو نقصانا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التأخير لن يؤثر على تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، إذ أن العاملين المترابطين الآخرين، والمتمثلين في الحيز البديل وترتيبات التمويل، لن يتوافرا حسب الجدول الزمني المقرر. وقد تم تأخير الموعد الزمني البالغ الأهمية (والمتعلق بتوفير الحيز البديل) من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وهو الموعد الذي جرى توقعه في تقرير الأمين العام (A/57/285)، الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٢) إلى نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وهو تأخير يصل إلى ٢٧ شهرا. وتمثل الأثر الذي تسببت فيه عمليات التأخير الداخلية في مراحل وضع التصميم وإعداد وثائق التشييد عن الجدول الزمني الأصلي تمثل في أن الأمم المتحدة أصبح متاحا لها ١٥ شهرا إضافيا للانتهاء من أعمال التصميم.

٤٣ - وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن عليها أن تحدد وتعالج جميع أسباب التأخير في البدء في مراحل وضع التصميم وإعداد وثائق التشييد بغية ضمان إنجازها في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالكفاءة والاقتصاد.

٤٤ - والمصروفات الإدارية والعامة البالغة نحو ٢,٦ مليون دولار (تكاليف الموظفين ٢,١ مليون دولار؛ ومصروفات التشغيل والمشتريات ٠,٥ مليون دولار) على نحو ما جرت مناقشته في الفقرات ٢٥ إلى ٢٧ أعلاه) من المتوقع تكبدها سنويا، بالإضافة إلى تجاوز التكاليف بشأن التصميمات، المقدر بنسبة ٣,٥ في المائة، على نحو ما جرت مناقشته في الفقرة ٤٢ أعلاه.

٤٥ - وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تقوم بدراسة واعتماد تدابير لكي تقلل إلى أدنى حد ممكن من التكاليف الإدارية والتنظيمية خلال الفترات التي يقل فيها النشاط، أي خلال الوقت الذي يمكن فيه وقف خدمات الشركة المنوطة بإدارة البرنامج.

جيم - حالات الغش والغش الافتراضي

٤٦ - أبلغت الإدارة المجلس بأنه لم تكن هناك حالات غش أو غش افتراضي خلال فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

رابعا - الإعراب عن الشكر

٤٧ - يود مجلس مراجعي الحسابات أن يعرب عن تقديره للتعاون والمساعدة اللذين لقيهما من الأمين العام، ووكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، والمدير التنفيذي للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية وأعضاء مكاتبهم.

(توقيع) شوكت أ. **فكي**
مراجع الحسابات العام لجمهورية جنوب أفريقيا
ورئيس مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة

(توقيع) غوليرمو ن. **كاراغ**
رئيس اللجنة الفلبينية لمراجعة الحسابات

(توقيع) فرانسوا **لوجيرو**
الرئيس الأول لديوان الحسابات، فرنسا

٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤

ملاحظة: وقّع أعضاء مجلس مراجعي الحسابات النسخة الأصلية الانكليزية من التقرير فقط.